– المحاضرة الحادية عشر: مقاومة التغير الاجتماعي

يولي علماء الاجتماع اهتماما كبيرا بدراسة عوائق التغير الاجتماعي لما لها من الأهمية في ميدانه، بعكس علماء التاريخ الذين لا يعيرونها التفاتاً كبيراً نظراً للفترة الزمنية الطويلة التي يؤرخون لها، ففي كثير من الظروف والأحوال تقف بعض العقبات والمعوقات في طريق التغير الاجتماعي، مما يؤدي إلى ركوده، وبطء تقدمه لفترات قد تطول أو تقصر، وهذه العوائق عديدة ومختلفة ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي:

1– عوائق اجتماعية: وأهمها

أ– الثقافة التقليدية: يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان ماديا أم معنويا، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كلما كانت المقاومة اشد وأقوى.

ب– طبيعة البناء الطبقي: لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة للانغلاق الطبقي فالنظام الطبقي المغلق يحد من عملية التغير.

ج– الميل للمحافظة على الامتيازات: تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير ذلك، وأمثلة على ذلك عديدة في المجتمعات فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقى على علاقات الإنتاج دون تغير الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل ايجابي للطبقة العاملة، ولهذا حين يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد سرعان ما تقوم المعارضة.

د– عوائق اقتصادية: ومن أهم تلك العوامل:

– ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية: وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها :انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع....

فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات وغيرها بالإضافة إلى الركود فإنه يوجد عامل آخر وهو احتكار الدول الغربية للتكنولوجيا والاكتشافات العلمية وتمنع تصديرها لدول العالم الثالث مما يزيد في تقهقره وبطء التنمية فيه.

– التكلفة المالية: في الكثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون ذلك أي أن توفر الرغبة لا يكفي ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء.

– محدودية المصادر الاقتصادية: إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير، فالمجتمعات التي لا تتوفر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية لا يحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة.

2– العوائق الايكولوجية: إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء كان ايجابيا أو سلبيا فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات فقد قامت الحضارة القديمة مثل حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها حول المناطق الغنية وخاصة حول ضفاف الأنهار مكان لسير

الحياة وغناها الأثر الكبير في إقامة الحضارة لدى هذه المجتمعات دون غيرها وبالعكس فإن شح الموارد الطبيعية وقسوة المناخ ووعرة التضاريس يعيق عملية التغير.

3– العوائق السياسية: وتنقسم إلى قسمين هما:

أ–عوائق سياسية داخلية: وتتفرع بدورها إلى - :ضعف الإيديولوجية التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة وذلك وفق الإيديولوجية التي تتبنها فحينما تكون الإيديولوجيا غير واضحة ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية.

- تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع :غالبا ما تقف تعدية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع فأي إصلاح أو تغير غالبا ما يقابل بعدم الاستجابة أو بمعرضة من قبل الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع.

- عدم الاستقرار السياسي :أن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقه حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي فإن جهود الدولة تكون موزعة بين إعادة استتاب الأمن وتنمية المجتمع وناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة مما يحرم المجتمع من فاعليتها في عملية التغير.

ب– العوائق السياسية الخارجية : وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج وأهمها: – السياسة الامبريالية: من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة، فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة.

- الحروب الخارجية: لاشك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ومن المؤسف أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها بدأت بمنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير فيها .يتبين مما سبق أن العوائق كثيرة ومترابطة ولاشك أن معالجة تلك العوائق وإزالتها للتغير الاجتماعي نحو الأفضل مرهون ومشروط بالوعي الاجتماعي والرغبة في التغيير.